

استثمارات لا يمكن تفسيرها: شركة إلبيت سيستمز وصندوق المستقبل الأسترالي

الأربعاء 5 يونيو 2024 07:00 م

يقف صندوق الثروة السيادية الأسترالي بشكل متواضع إلى حد ما عند **272.3** مليار دولار أسترالي. لقد وقع في بعض المشاكل في الآونة الأخيرة. ويراقب المستثمرون، وخاصة أولئك الذين يتسمون بالحس الأخلاقي، أين تذهب أموال الصندوق. ومن المحتم أن شريحة كبيرة منها تبدو متوقفة في المجمع الصناعي العسكري، وهو القطاع الذي يؤدي أداءه حسب الطلب. وكشف طلب حرية المعلومات الذي قدمه في أكتوبر الماضي عضو مجلس الشيوخ عن حزب الخضر ديفيد شوبريدج، أن ما يصل إلى **600** مليون دولار أسترالي من الأموال العامة وجدت طريقها إلى أصول شركات الدفاع. في ديسمبر، أفيد أن ثلاثين شركة دفاع وفضاء شاركت في العرض، بما في ذلك ما يلي: تاليس (**3.5** مليون دولار أسترالي)، لوكهيد مارتن (**71** مليون دولار أسترالي)، بي إيه إي سيستمز (**26** مليون دولار أسترالي)، بوينج (**10.7** مليون دولار أسترالي)، روكيت لاب يو أس (**192** مليون دولار أسترالي) وشركة إلبيت سيستمز (**488.768** دولارًا أستراليًا). أعطت النتائج شوبريدج فرصة لرش مجلس الأوصياء الذي يدير الصندوق بأشياء من الحكمة العقابية. تم عرض بعض عمليات تنظيف الفضائح، وحظي اختيار ما تم تنظيفه بشعبية كبيرة، على الأقل بالنسبة للمؤسسة الأمنية في كانبرا. في مايو، رفع المجلس حصصه وسحب أمواله المرتبطة بجيش التحرير الشعبي الصيني. وقد تمت الإشارة إلى إحدى عشرة شركة، من بينها شركة شينجيانج جوانجھوي للطاقة، وهي شركة منتجة للغاز الطبيعي والفحم، والتي قام رئيسها سون جوانجشين بمضايقة المسؤولين الأمريكيين من خلال شراء مزارع لبناء مزعة رياح بالقرب من قاعدة للقوات الجوية الأمريكية في تكساس. ومن بين الشركات ذات الصلة شركتا جيانجسو جودوي ولونجي، وكلاهما يتمتعان بخبرة في مجال توليد الطاقة الشمسية. وقال السناتور جيمس باترسون، المتحدث باسم المعارضة للشؤون الداخلية، وهو يشعر بالرضا: "لا ينبغي أبدًا استثمار أموال دافعي الضرائب ومدخرات التقاعد المملوكة للشعب الأسترالي في شركات مرتبطة بانتهاكات حقوقية خطيرة أو التهرب من العقوبات أو موردين عسكريين لدولة استبدادية".

ويبدو أن الأمر نفسه لا ينطبق على انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكها دولة ديمقراطية مزعومة. ولتحقيق هذه الغاية، تصبح الأمور أكثر غموضًا إلى حد ما عندما يتعلق الأمر بشركات القوى الأخرى الأكثر ودية. لسبب ما، تواصل شركة إلبيت سيستمز الإسرائيلية إثبات وجودها في مجال الدفاع والتمويل الأسترالي. على الرغم من السمعة المتقطعة واستئناف إنتاج الطائرات المسييرة القتالية وعلى الرغم من الصراع القاتل المستمر في غزة، وعلى الرغم من كل هذا، تمكنت شركة الدفاع الإسرائيلية من إقناع الحكومة الأسترالية بإلقاء **917** مليون دولار أسترالي في عقد تم توقيعه في فبراير لمدة خمس سنوات لتوريد "الحماية المتقدمة والقدرات القتالية وأجهزة الاستشعار" لمركبات المشاة القتالية (**IFVs**) ذات التصميم الكوري. وفي ظل انتهازية رائجة، يجري بناء المركبات في الدائرة الانتخابية لوزير الدفاع الأسترالي ريتشارد مارلر. وماذا عن ما يقرب من نصف مليون دولار استثمارها صندوق المستقبل في شركة إلبيت سيستمز؟ وفي أكتوبر **2023**، تم نشر قائمة بملكيات الصندوق المباشرة في مختلف الشركات، وكان من بينها شركة إلبيت سيستمز. أمر غريب، بالنظر إلى أنه من المفترض أن يتم منع الشركة، منذ عام **2021**، من الاستثمار من الصندوق، بسبب تصديق أستراليا، كما خبرنا شوبريدج، على العديد من "الاتفاقيات أو المعاهدات المتعلقة بالأسلحة العسكرية". ولذلك، كان على مجلس إدارة صندوق المستقبل أن يشرح "كيف يواصل الاستثمار في شركة إلبيت سيستمز على الرغم من التوجيه المعلن علنًا بسحب تلك الأموال بسبب التزامات أستراليا القانونية الدولية".

أثبتت المراسلات الداخلية بتاريخ **7** ديسمبر **2023**، والتي جاءت بناءً على طلب حرية المعلومات الذي تقدم به شوبريدج أنها قاحلة في التفاصيل. يطلب أحد البيروقراطيين في الشؤون المالية في كانبرا من أحد المسؤولين المرتبطين بصندوق المستقبل أو المرتبط به (تم حجب الاسم) توضيح وضع شركة إلبيت سيستمز فيما يتعلق بقائمة الاستبعاد. ويشير الرد إلى دور "مقدمي خدمات الطرف الثالث الخبراء" (أرجو أن تخبرنا من هم) الذين يراقبون أنشطة الشركة ويقدمون الأبحاث التي يتخذ مجلس الإدارة قرارًا بشأنها كل ستة أشهر. تم استبعاد إلبيت سابقًا كخيار استثماري "فيما يتعلق بتورطها في الذخائر العنقودية بعد استحواذها على أنظمة **IMI**". واعتبارًا من أبريل **2023**، لم تعد شركة إلبيت "مستبعدة من المحفظة وفقًا لأبحاث الباحثون الخبراء".

في الشهر الماضي، أشار مايكل ويست إلى أن الجهود المبذولة لاختراق حجاب الغموض لم تسفر حتى الآن عن أي شيء. وأصر صندوق المستقبل ومجلس أمنائه على رفضهما الرد على الاستفسارات، رغم أنه "منذ طلبنا الإعلامي الأخير للتعليق، صعدت إسرائيل جرائم الحرب التي ترتكها في غزة والضفة الغربية". ونظرًا للأوامر المؤقتة العديدة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية والتي تحذر إسرائيل من خطر حقيقي يتمثل في ارتكاب جريمة إبادة جماعية، حتى وهي تفكر في طلب جنوب أفريقيا للتوصل إلى هذه النتيجة، فمذا ينوي هؤلاء الباحثون الخبراء؟

<https://www.middleeastmonitor.com/20240605-inexplicable-investments-elbit-systems-and-australias-future-fund>